عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

جيبوتي وإثيوبيا تدعوان المجتمع الدولي إلى «ردع» إريتريا

جيبوتي ـ الأناضول: اتهمت كل من جيبوتي وإثيوبيا، دولة إريتريا المجاورة، بزعزعة أمن الاستقرار الإقليمي. جاء ذلك في بيان مشترك للرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله ورئيس الوزراء الإثيوبي هيلي ماريام ديسالين، الذي بدأ زيارة رسمية لجمهورية جيبوتي ودعا الزعيمان، في بيانهما الصادر عقب محادثات تناولت العلاقات الثنائية، المجتمع الدولي إلى «اتخاذ خطوات جادة ضد الحكومة الإريترية، والعمل على ردعها لوقف زعزعة الاستقرار في المنطقة». ولم يتسن الحصول على رد فوري من الحكومة الإريترية على تلك الاتهامات، غير أنها عادة ما توجه اتهامات مماثلة لإثيوبيا وجيبوتي.

اجتماع خليجي ـ أميركي على هامش مؤتمر ميونيخ للأمن بعد ساعات من «الإعلان الدستوري»

«التعاون»: سنحمي مصالحنا من انقلاب الحوثيين.. وعلى مجلس الأمن التحرك

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ووزراء خارجية البحرين الشيخ خالد آل خليفة وقطر خالد العطية وسلطنة عمان يوسف بن علوي والإمارات الشيخ عبدالله بن زايد ونائب وزير الخارجية السعودي خلال اجتماعهم مع وزير الخارجية الاميركي جون كيري على هامش اجتماعات مؤتمر ميونيخ للأمن أمس الأول (ا.ب)

عواصم ـ وكالات: أعرب مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن رفضه للانقلاب الذي أقدم عليه الحوثيون للسيطرة على السلطة في اليمن، مؤكدا في الوقت ذاته استمرار وقوفه إلى جانب الشعب اليمني.

ودعت دول الخليج في بيان امس مجلس الأمن الدولي إلى سرعة التحرك لتفعيل قراراته ذات الصلة بالشأن اليمني واتخاذ القرارات اللازمة «لوضع حد لهذا الانقلاب الذي سيدخل اليمن ومستقبل شعبه في نفق مظلم»، بحسب وكالة الأنباء الكويتية «كونا». وذكر مجلس التعاون في بيانه ان «انقلاب الحوثيين يعد نسفا كاملا للعملية السياسية السلمية التي شاركت فيها كل القوى السياسية اليمنية واستخفافا بكل الجهود الوطنية والإقليمية والدولية التي سعت مخلصة للحفاظ على أمن اليمن واستقراره ووحدته وتحقيق تطلعات الشعب اليمني».

واكد ان اصدار الحوثيين «إعلانا دستوريا» يعد «انقلابا على الشرعية لتعارضه مع القرارات الدولية المتعلقة باليمن ولأنه يتنافى مع ما نصت عليه المبادرة الخليجية التي تم تبنيها من قبل المجتمع الدولي وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني من حلول سياسية تم التوصل اليها عبر التوافق الشامل بين القوى السياسية ومكونات المجتمع اليمني والتي تم تأييدها دوليا».

كما أكدت دول المجلس أن «ما يهدد أمن اليمن وسلامة شعبه يعد تهديدا لأمنها ولأمن المنطقة واستقرارها ومصالح شعوبها وتهديدا للأمن والسلم الدولي وستتخذ دول المجلس كل الإجراءات الضرورية لحماية مصالحها».

واشنطن ترفض إعلان الحوثيين الدستوري

وأشار مجلس التعاون الى انه يرى «أن هذا الانقلاب الحوثي تصعيد خطير مرفوض ولا يمكن قبوله بأي حال ويتناقض بشكل صارخ مع نهج التعددية والتعايش الذي عرف به المجتمع اليمني ويعرض أمن اليمن واستقراره وسيادته ووحدته للخطر». وحذر من أن «انقلاب الحوثيين لن يقود إلا إلى مزيد من العنف والصراع الدامي في هذا البلد الشقيق»، مناشدة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته لإدانة هذا الانقلاب وشجبه وعدم الاعتراف بتبعاته. وكانت دول مجلس التعاون الخليجي قد دعت على هامش مؤتمر ميونيخ للأمن المجتمع الدولي الى القيام بدور أكبر وأقوى في الأزمة اليمنية، معبرة عن قلقها من تنامي النفوذ الإيراني هناك في ظل الاضطرابات السياسية التي تعصف بهذا البلد.

جاء ذلك خلال اجتماع وزراء خارجية الكويت والبحرين وسلطنة عمان وقطر والامارات ونائب وزير الخارجية السعودي مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري على هامش المؤتمر والذي افتتحت أعماله المستشارة الألمانية انجيلا ميركل اول من امس بحضور عدد من رؤساء الدول والحكومات إضافة إلى وزراء الخارجية والدفاع من عدة بلدان. وصرح مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية عقب الاجتماع «ان دول الخليج دعت المجتمع الدولي لاتخاذ موقف أقوى إزاء الوضع في اليمن».

وقال المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه لـ «رويترز» أن دول الخليج عبرت خلال الاجتماع مع كيري عن قلقها من النفوذ الإيراني في اليمن في ظل الاضطرابات السياسية هناك، وأكد ان الولايات المتحدة تعارض «الاعلان الدستوري» الصادر عن الحوثيين الذي تضمن تشكيل مجلس رئاسي، وحل البرلمان اليمني، واضاف ردا على سؤال لـ «فرانس برس» عن موقف واشنطن في هذا الصدد «لا نوافق على ذلك».

وقال المسؤول الأميركي «هناك شعور أن المجتمع الدولي بحاجة إلى اتخاذ موقف أقوى تجاه الأزمة في اليمن، إما من خلال الأمم المتحدة أو منظمة أخرى متعددة الأطراف». وتابع «هناك قلق من النفوذ الإيراني، لكن أحدا لم يناقش الاتصال بالإيرانيين»، مضيفا أنه كان هناك حديث ايضا عن أن يعقد مجلس الأمن الدولي المزيد من الاجتماعات بشأن اليمن». من جانب آخر، اجتمع وزير الخارجية الأميركي جون كيري بحضور المسؤولة الكبيرة بالاتحاد الاوروبي هيلجا شميت مع نظيره الايراني محمد جواد ظريف لبحث تطورات المفاوضات النووية بين طهران والقوى العالمية الكبرى المتعثرة منذ عدة أشهر.

الخالد بحث تعزيز العلاقات مع وزراء خارجية النرويج وجورجيا ورومانيا ومصر والنمسا ومقدونيا

ميونيخ ـ كونا: على هامش مشاركته في أعمال مؤتمر ميونيخ الأمني، التقى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أمس مع عدد من وزراء الخارجية وكبار المسؤولين في الوفود المشاركة، حيث بحث معهم سبل تعزيز التعاون الثنائي بين بلدانهم والكويت فضلا عن القضايا الإقليمية والدولية. وشملت لقاءات الخالد، اجتماعه مع وزير خارجية النرويج بورج بريندە الذي بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأشاد الخالد خلال اللقاء بدور مملكة النرويج وجهودها لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط ومشاركتها في الدعوة لعقد مؤتمر إعادة إعمار غزة الأخير. إلى ذلك اجتمع الخالد مع وزيرة خارجية جورجيا تامار بيروتشاشفيلي، وتناول اللقاء مناقشة سبل تعزيز وتوطيد العلاقات الثنائية بين البلدين والقضايا ذات الاهتمام المشترك ومجمل المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

كما التقى الخالد وزير خارجية رومانيا بوغدان اوريسكو، واجتمع الخالد أيضا مع وزير الخارجية المصري سامح شكري، كما اجتمع الخالد مع وزير خارجية النمسا سباستيان كورتس، وتم خلال اللقاء مناقشة سبل تعزيز وتوطيد العلاقات الثنائية بين البلدين والقضايا ذات الاهتمام المشترك ومجمل المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية. والتقى الخالد أيضا وزير خارجية مقدونيا نيكولا بوبوسكي، كما اجتمع مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة الى سورية ستيفان دي ميستورا.

الإمارات تستأنف مشاركتها في التحالف الدولي ضد «داعش»

ميونيخ ـ أ.ف.ب: قال مسؤول أميركي رفيع في ميونيخ بعد اجتماع وزير الخارجية جون كيري مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ان الإمارات ستستأنف على الأرجح مشاركتها في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية المعروف إعلاميا بـ «داعش». وأضاف ان الإمارات «جددت تأكيد التزاماتها إزاء التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة بهدف إلحاق الهزيمة بالتنظيم الذي يسيطر على أجزاء واسعة في سورية والعراق.

رئيس المخابرات يعلن استقالته.. وانفجار أمام القصر الجمهوري وإصابة 3

الحوثيون ينشئون «لجنة» لإدارة اليمن حتى تشكيل المجلس الرئاسي وإطلاق نار واعتقالات لمتظاهرين ضد الإعلان الدستوري

تظاهرة في «تعز» رافضة للإعلان الدستوري الحوثي أمس الأول (أ.ب)

صنعاء ـ وكالات: أعلن الحوثيون في اليمن أمس تشكيل لجنة أمنية عليا لإدارة شؤون البلاد حتى تشكيل المجلس الرئاسي، تضم وزراء سابقين لضمان سيطرتهم على البلاد بعد إعلانهم حل البرلمان وإنشاء مجلس رئاسي في خطوة تثير بلبلة.

وبعيد هذا الإعلان، انفجرت عبوة ناسفة عند المدخل الجنوبي للقصر الرئاسي الذي يسيطر عليه الحوثيون منذ 20 يناير ما أدى الى جرح عسكريين ومدني، كما ذكر شهود عيان.

وقال هؤلاء الشهود ان: «مسلحي الحوثي أجبروا جميع المحلات التجارية على الإغلاق وأبلغوهم بأن هناك عبوات ناسفة أخرى يجرى البحث عنها».

وتضم هذه اللجنة بحسب البيان الأول للحوثيين الذي نشر بعيد حل البرلمان بين أعضائها البالغ عددهم 18، وزيري الدفاع والداخلية في حكومة عبدربه منصور هادي التي استقالت تحت ضغط الحوثيين.

وقال البيان الذي بثته وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ان «اللجنة الأمنية العليا ستدير شؤون البلاد حتى تشكيل المجلس الرئاسي». ويرأس اللجنة اللواء محمود الصبيحي وزير الدفاع في حكومة عبدربه منصور هادي المستقيلة.

وأثار تعيين الصبيحي وظهوره الى جانب القادة الحوثيين عند إصدارهم «الإعلان الدستوري» تشكيكا في محيط هذا الضابط الذي يعتبر مواليا للرئيس هادي.

فقد ألمح مدير مكتبه عبدالعزيز منصور في تصريحات عدة إلى ان اللواء الصبيحي «أجبر بالقوة على الظهور مع الحوثيين». وقال «قطع كل اتصال معه ونحن قلقون على حياته».

وجاء تشكيل اللجنة الأمنية العليا بعد ساعات على «الإعلان الدستوري» الذي أصدره الحوثيون ويقضي بحل البرلمان اليمني وإقامة مجلس وطني بدلا منه تمهيدا لتشكيل مجلس رئاسي ثم حكومة وحدة وطنية لمرحلة انتقالية مدتها عامين. من جانبها، أفادت مصادر مطلعة بأن الحوثيين يجرون اجتماعا مغلقا في صنعاء مع قادة سياسيين وعسكريين، وعلى رأسهم اللواء محمد محمود الصبيحي.

مجلس الأمن يدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بمبادرة مجلس التعاون

وأشارت المصادر الى ان جماعة الحوثي اقتادته بالقوة من منزله لحضور الاجتماع، ولم يكن يعرف إلى أين يأخذونه، وكان الصبيحي قد أعلن في تصريحات صحافية رفضه للإعلان الدستوري، وقال إنه ملتزم بالثوابت الوطنية.

من جانبه، أعلن اللواء علي حسن الأحمدي، رئيس جهاز الأمن القومي (المخابرات) في اليمن استقالته، رافضا قرار ما يسمى بـ «اللجنة الثورية» التابعة لجماعة الحوثي بتعيينه عضوا في اللجنة الأمنية العليا في البلاد، بحسب مصدر مقرب منه. وقال المصدر ذاته، إن الأحمدي رفض تعيينه من قبل «اللجنة الثورية»، التي عينته في أول قرار لها وقدم استقالته من رئاسة جهاز الأمن القومي. ولم يوضح المصدر سبب رفض الأحمدي واستقالته من منصبه.

في سياق متصل، غادر اللواء أحمد محسن اليافعي، قائد المنطقة العسكرية الثالثة بمحافظة مأرب، شرقي اليمن، إلى العاصمة صنعاء، بصورة مفاجئة، بحسب مصدر عسكري. وقال المصدر، مفضلا عدم الكشف عن هويته، إن «اليافعي غادر إلى صنعاء بطلب من اللجنة الأمنية العليا برئاسة اللواء الركن، محمود الصبيحي، وزير الدفاع السابق، ورئيس اللجنة الأمنية التي عينتها جماعة الحوثي أمس، وفقا للإعلان الدستوري».

إلى ذلك، فرق مسلحون حوثيون بالرصاص الحي، أمس تظاهرة رافضة لما يصفونه بانقلاب جماعة أنصار الله (الحوثي) على سلطات الدولة بالعاصمة اليمنية صنعاء، واختطفوا 5 محتجين وأفاد شهود عيان بأن مسلحي الحوثي فرقوا بالرصاص تظاهرة رافضة لهم في ساحة التغيير بالعاصمة، رافضة لما يسمونه بانقلاب الحوثي على سلطات الدولة.

وأشار الشهود إلى ان مسلحي الحوثي اختطفوا 5 محتجين خلال تفريقهم للتظاهرة وتم نقلهم إلى جهة مجهولة.

دوليا، أعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء إصدار جماعة الحوثي (إعلان دستوري) وحل البرلمان والسيطرة على جميع مؤسسات الدولة، مهددا باتخاذ «خطوات أخرى» في حال عدم استئناف المفاوضات.

ودعا رئيس مجلس الأمن والممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة السفير ليو جيه يي في بيان الليلة قبل الماضية جميع الأطراف، لاسيما الحوثيين الى الالتزام بمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج.

تقرير إخباري

مخاوف من تراجع نفوذ روحاني إذا فشلت المحادثات النووية

عواصم ـ رويترز: ذكر مسؤولون إيرانيون أن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف حذر الولايات المتحدة من أن عدم التوصل لاتفاق نووي ينذر على الأرجح بتضرر النفوذ السياسي للرئيس الإيراني حسن روحاني ما يزيد المخاطر في صراع يمتد الى عشر سنوات ويقترب من مرحلته الأخيرة.

وقال ثلاثة مسؤولين إيرانيين كبار لـ «رويترز» ان ظريف عبر عن قلقه مع نظيره الأميركي جون كيري في اجتماعات عدة في الآونة الأخيرة، مضيفين أن إيران أثارت الأمر أيضا مع قوى غربية أخرى، بينما أشار مسؤولون غربيون إلى أن هذه الخطوة ربما تكون مجرد حيلة تفاوضية لإقناعهم بتقديم مزيد من التنازلات، لكنهم اتفقوا مع الرأي القائل بأن نفوذ روحاني سيتضرر كثيرا بفشل المحادثات.

ويأتي التحذير من أن انهيار المحادثات سيزيد من قوة المحافظين في إيران بينما وصل النزاع النووي المستمر منذ 12 عاما إلى مرحلة حاسمة في ظل مهلة لإبرام اتفاق نهائي بحلول 30 يونيو المقبل.

ويواجه كل من الرئيس الايراني حسن روحاني ـ الذي يقول مسؤولون إيرانيون انه يجازف بتاريخه السياسي في سبيل هذا الاتفاق ـ والرئيس الأميركي باراك أوباما معارضة شرسة للاتفاق داخل بلديهما مما يحد من أفق التنازلات.

في السياق ذاته، نفى مسؤول أميركي كبير تلقي أي تحذير من هذا النوع من الإيرانيين، وقال لـ«رويترز»، طالبا عدم ذكر اسمه، «سندع تقييم السياسة الإيرانية للإيرانيين لكن هذه الشائعة غير صحيحة».

لكن المسؤولين الإيرانيين أصروا على أن ظريف أثار دواعي القلق من هذا الأمر مع كيري خلال لقاءاتهما عدة مرات خلال الأسابيع القليلة الماضية في محاولة لكسر الجمود وكان آخرها على هامش مؤتمر ميونيخ للأمن.

وأشار أحد المسؤولين المطلعين بشكل مباشر على مناقشات ظريف مع كيري الى ان «روحاني على خط الجبهة لذا فمن الطبيعي أن يتأذى أكثر».

ولفت مسؤولون غربيون آخرون الى أن الوفد الإيراني أثار القلق من الأمر نفسه في المحادثات مؤخرا.

ويقول مسؤولون إيرانيون ومحللون غربيون إنه إذا فشلت المحادثات فإنه ستتم تنحية روحاني جانبا على الأرجح وسيتراجع تأثيره على نحو كبير ما سيجعل للمحافظين في إيران مثل الحرس الثوري اليد العليا.

وينظر إلى التوصل لاتفاق نووي شامل على أنه مهم للحد من خطر نشوب حرب في الشرق الأوسط بينما تشارك إيران بقوة في الصراع الحالي في سورية والعراق.

ويقول مسؤولون غربيون وإيرانيون إن أبرز النقاط الشائكة في المحادثات حاليا هي مطالبة إيران أن توافق القوى الغربية على انهاء العقوبات في مجالي النفط والبنوك سريعا.

وقال أحد المسؤولين الإيرانيين المطلعين مباشرة على المحادثات ان الاميركيين يتحدثون عن تخفيف العقوبات خلال سنوات لكن إيران تريد رفع العقوبات في مجالي النفط والبنوك في غضون ستة أشهر.

وبحسب مسؤولين على دراية بالمحادثات فإن الولايات المتحدة قدمت بالفعل تنازلات في مسألة عدد أجهزة الطرد المركزي الذي سيسمح لإيران بتشغيله.

ومن الممكن أن يعلق أوباما الكثير من العقوبات الأميركية الأحادية القاسية ضد إيران لبعض الوقت لكن رفعها بشكل نهائي يتطلب موافقة الكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون حيث تقل الرغبة في تخفيف العقوبات.

ويرى مسؤول غربي آخر ان روحاني أخطأ على ما يبدو في تقدير عزم واشنطن وأوروبا على المطالبة بفرض قيود على الأنشطة النووية الإيرانية لمدة عشر سنوات أو أكثر مقابل تخفيف العقوبات.

وأضاف «ظن روحاني أنه عندما يتحدث بود ولا يدعو إلى تدمير إسرائيل فإن القوى الغربية ستهرع للتوقيع على أي اتفاق مع إيران. لقد كانت حساباته خاطئة. فربما تكون القوى الغربية ترغب في اتفاقية لكنها مقيدة أيضا بالكونغرس وحلفائها مثل إسرائيل».